أزمة الطاقة في أوربا ومستقبل الاتحاد الأوربي

The Energy Crisis in Europe and the Future of the European Union

اليامين بن سعدون*
جامعة 8 ماي 1945 قالمة – الجزائر
bensaadoune.liamine@univ-guelma.dz

تاريخ الارسال:2022/09/23 تاريخ القبول: 2022/10/24 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

لعلّ ما كان يصنع ريبة أوربا بالدرجة الأولى بعد الغزو الروسي لأوكرانيا هو أمنها الطاقوي قبل التفكير في دعم أوكرانيا ومكاتفتها، وقد حصل بعد أشهر من الحرب ما كانت دول الاتحاد الأوربي تتحاشاه في عقوباتها على روسيا. لكن، ما إن قدمت روسيا ملف الغاز إلى ريادة العقوبات على أوربا حتى حدث الإرباك على مستوى دول الاتحاد الأوربي التي سارعت إلى تفعيل منظومته السياسية والتشريعية للطاقة والتضامن لإمتصاص الصدمة وتلافي الانكشاف الكلي وتحوّل الأمر إلى أزمة حقيقية، لكنها لم تكن كافية لتلافي الأزمة وحماية الاقتصاد الأوربي، ليجد صناع القرار في دول الاتحاد أنفسهم أمام معضلة حقيقية، بين مواصلة العقوبات على روسيا وتأمين الإمدادات الطاقوية والبحث عن حلول بديلة، وهذا الذي شكّل مستوى معقدا للأزمة، والذي بدوره أحدث خللا بنيويا على مستوى الالتزام بسياسات الاتحاد الأوربي، وبين النزوع للأنانيات القومية، وهو المسعى الخطير الذي قد يأتي على فلسفة الاندماج والوحدة ويضع الاتحاد الأوربي على طريق التفكك التدريجي.

كلمات مفتاحية:الاتحاد الأوربي. روسيا. أزمة. الطاقة.

Abstract: Perhaps what was creating Europe’s suspicion in the first place after the Russian invasion of Ukraine was its energy security, before thinking about supporting and conciliating Ukraine, and what happened after months of the war, what the European Union countries were avoiding in their sanctions against Russia, however, as soon as Russia submitted the gas file to the leadership Sanctions on Europe until confusion occurred at the level of the European Union countries, which hastened to activate its political and legislative system of energy and solidarity to absorb shock and avoid total exposure, and the matter turned into a real crisis, but it was not enough to avoid the crisis and protect the European economy, so that decision-makers in the countries of the Union find themselves in front of A real dilemma, between continuing sanctions against Russia, securing energy supplies and searching for alternative solutions, which constituted a complex level of the crisis, which in turn caused a structural defect in the level of commitment to the policies of the European Union, or the tendency to national selfishness, and this is a dangerous endeavor that may come on the philosophy of integration And unity, and puts the European Union on the path of gradual disintegration.

Keywords: European Union. Russia. Crisis. Energy.

*المؤلف المرسل، مخبر الأمن في المتوسط: اشكالية وحدة وتعدد المضامين

مقدمة

ألقت الحرب الروسية على أوكرانيا بتأثيراتها وتداعياتها ذات الطبيعة الأمنية والجيواستراتيجية والجيواقتصادية على أوربا، حيث رفعت من حالة التأهب تلافيا للحظات الإرباك وحالات الانكشاف المتوقعة على أصعدة عدة، إذ تشكّل الإمدادات الطاقوية هاجسا لدول الاتحاد الأوربي، لاعتمادها على الغاز الروسي بنسب عالية قد يصعب عليها تعويضها أو إيجاد البدائل لها، علما وان الوقت ضيق وان المحيط الإقليمي والدولي قد لا يضمن البدائل في الوقت المناسب، خاصة بعدما أشهرت روسيا سلاح الطاقة ردا على العقوبات الأوربية والغربية، فكانت الصدمة وبداية الأزمة التي رفعت من حالة الطوارئ على مستوى دول الاتحاد الأوربي ومؤسساته التي يُخشى تتصدع جرّاء شح البدائل والحلول وتنامي نزعة مساعي الحلول الفردية.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما مدى قدرة أوربا على إدارة أزمة الطاقة وتلافي الاتحاد الأوربي لهاجس التفكك؟**

وسيتم معالجة هذه الإشكالية من خلال أربعة محاور: يتمثل المحور الأول في السياسة الأوربية للطاقة لفحص المنظومة السياسية والتشريعية للاتحاد الأوربي ومدى قدرتها على التعامل مع الأزمة الطاقوية، وتمثل المحور الثاني في الطاقة في إستراتيجية العقوبات بين روسا والاتحاد الأوربي، وكان المحور الثالث حول أزمة الطاقة والخيارات المتاحة للاتحاد الأوربي، والمحور الرابع جاء بعنوان نحو تفكك الاتحاد الأوربي لإخبار مد صمود هذا الأخير أمام الأزمات البنيوية للاتحاد.

أولا: السياسة الأوربية للطاقة

تعود الخطوات الأولى لرسم وبناء سياسة أوربية للطاقة إلى سنتي 1998/1996، حيث كان الاتحاد الأوربي تحذوه طموحات فوق وطنية وأنانيات قومية عقب التحرر الذي عرفته سوق الطاقة على مستوى الاتحاد الأوربي[1]، لكن على الرغم من الجهود التكاملية، وبعد مرحلة عرفت الكثير من التقدم والتطور على مستوى السياسات والآليات والقوانين المشتركة، ويُرى على خط يوازي ذلك التقدم مؤشرات عدة، تقود نحو خلل وظيفي عميق لهذا النظام، على اعتبار أن الاتحاد الأوربي وعلى الرغم من كل شيء استطاع أن يؤسس لسوق غازي وشبكة كهربائية مترابطة، لكن يبقى الأمر منكشفا إلى حد كبير لكل التداعيات الجيوسياسية[2]، ناهيك عن نماذج وسياسات قائمة على الاستقلالية الوطنية ومقاربة الاكتفاء الذاتي، وذلك ما يضع اعتبارات التضامن بين دول الاتحاد محل تساؤل[3].

على هذا الأساس، " لم يعد بناء سياسة أوربية للطاقة خيارا، بل واجبا، فالرهان لا أكثر ولا اقل من وضع الاتحاد الأوربي لقدره بيده فيما يخص الطاقة، ومن ثمة قدره الاقتصادي والاستراتيجي"[4]، فالرهان مزدوج، جيواستراتيجي وجيواقتصادي؛ فقد يكون جيواستراتيجيا بالدرجة الأولى، كون أوربا تتمون بصورة أساسية عن طريق الإمدادات الخارجية من الطاقة، مدعومة بمحاولات لتوفير نسب وأحجام من الطاقة داخليا، لكن ذلك يبقى غير كاف ليصنع لدول الاتحاد الأوربي بصورة عامة استقلالية طاقوية متينة، تجعلها أكثر تحكما في مصيرها

الطاقوي ومن ثم الاقتصادي، بدرجة تصنع أملا في تعويض الإمدادات الخارجية بحلول داخلية (الفحم، طاقة المياه، الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة النووية...).

من زاوية أخرى، تشكّل بنية هذه السياسة هاجسا يؤرق صناع القرار في الاتحاد الأوربي، في كيفية التوفيق بين التوجهات الطاقوية غير التقليدية لبناء برادايم طاقوي جديد، وفي نفس الوقت التوسع في تأمين الإمدادات الطاقوية التقليدية[5] من روسيا والنرويج والجزائر والولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأوسط النفطية.

كما أن الأمر قد يكون حيواقصاديا، وذلك في كيفية حفاظ اقتصاديات الاتحاد الأوربي المتطورة على نسق التقدم والتنافسية الاقتصادية العالية على المستوى العالمي، أمام عدد ليس بالقليل من الدول الصاعدة التي تتمتع اقتصادياتها بظروف وواقع طاقوي أفضل بكثير من حال دول الاتحاد الأوربي، التي تتميز بتفاوت جلي فيما بينها من حيث القوة والتنوع والقدرة التنافسية، ففي الوقت الذي تكون فيه بعض الاقتصاديات قادرة على التحوّل بسرعة في أنماط الإنتاج والتكنولوجيات المتقدمة جدا، هناك اقتصاديات أخرى بالكاد تصل إلى التحكم في تكنولوجيات متجاوَزة من طرف نظيراتها، وهذا الذي يصنع التفاوت وعدم التجانس على مستوى السياسات التكاملية للاتحاد الأوربي في مجالات شتّى، ولا على مستوى التضامن بين هذه الدول، فالأمر يشكّل أكثر من معضلة في اختبار قدرة الاتحاد الأوربي في الحفاظ على توليفته وتضامنه الكفيلين بالإبقاء على التجربة التكاملية[6]من جهة، ومسايرة التحّولات التكنولوجية عالية التقدم في مجال الطاقة على سبيل المقارنة من جهة ثانية، فهذا الذي قد يُحدث الشرخ والخلل في التجانس والاندماج ويشجع الأنانية القومية.

قد تكون السياسة الطاقوية للاتحاد الأوربي طموحة جدا، لكن هل يملك كل أطراف الاتحاد القدرة على الانخراط والمسايرة بقدر عال من التجانس؟ فالأمر يتوقف على مدى قدرة دول الاتحاد الأوربي في الاستجابة لثلاث تحديات رئيسة هي[7].

- وضع عملية التحوّل الطاقوي موضع التنفيذ؛
- ضمان تمويل الدول الأعضاء بالطاقة؛
- ضمان الإبقاء على أسعار طاقة مقبولة للسكان والمؤسسات.

الواقع يقدم مؤشرات تقوم على تعدد وتنوع مقاربات الدول الأعضاء في ما يخص الطاقة، فلكل دولة من دول الاتحاد باقتها الطاقوية التي تقوم عليها سياستها الطاقوية، وكثير منها يعتمد في ذلك أساسا على الإمدادات الخارجية من روسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، وفي المقابل يسجل الاتحاد الأوربي نسبة قليلة من أطرافه القادرة على إنتاج نسبا وأحجاما معتبرة من احتياجاتها الطاقوية محليا، أي اقل من 40% من مجموع دول الاتحاد الأوربي[8]، وذلك ما يشكّل عقبة في مسار المفاوضات الجماعية لبناء سياسة أوربية للطاقة، من خلال ارتكاز كل طرف على إمكانياته وقدراته الطاقوية، ومن ثمة مدى استقلاليته أو تبعيته الطاقوية.

يلخص "معهد مونتاني" Institut Montaigne أن أهمية المسألة الطاقوية في أوربا ما انفكت تتفاقم لتتحوّل إلى رهان استراتيجي، بحيث أن حوكمة الطاقة ومصادرها باتت شرطا جوهريا لتطور الاتحاد اقتصاديا، والحفاظ على نمط ومستوى معيشة مجتمعاته لأفق بعيد. والتي يوجزها في ما يلي:[9]

- إحداث سلطة عليا مستقلة تختص بتناول الخيارات الطاقوية الكبرى لأوربا كفضاء للتفكير والعمل؛
- وضع ميثاق أوربي للطاقة؛
- التزام كل بلد عضو بتخفيض انبعاثات ثاني اوكسيد الكربون co2 بمعدل 50% في آفاق 2050؛
- إحداث برامج موجهة للمواطنين للحفاظ على الطاقة واقتصادها؛
- تعريف أولويات الإستراتيجية التكنولوجية والصناعية؛
- تنفيذ سياسة خارجية مشتركة للطاقة.

إذا كان هذا المنظور والمأمول منه كعمل مشترك وتكاملي لسياسة طاقوية أوربية فعالّة لمواجهة الرهانات الكبرى والإستراتيجية لتأمين الطاقة لاقتصاديات دول الاتحاد الأوربي، كيف سيتعامل صناع القرار في الاتحاد لمواجهة الارتفاع الفاحش في أسعار الطاقة وتذبذب عمليات التموين وإدارة تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا؟

ثانيا: الطاقة في إستراتيجية العقوبات بين روسيا والاتحاد الأوربي

على ضوء الأزمة الأوكرانية سنة 2014 صعد الميثاق الطاقوي الأوربي إلى صدارة الإحداث الأوربية، ليختبر مدى نجاعة الميثاق والتزام المجموعة الأوربية بمبدأ التضامن الطاقوي الذي يعود إلى معاهدات سابقة بين الدول الأعضاء، فكانت قمة 20 و21 مارس 2014 التي دعت فيها بعض دول الاتحاد الأوربي إلى اتحاد طاقوي، والإسراع في وضع سوق داخلي للغاز حيز الخدمة من خلال التعجيل بالإنشاءات القاعدية لمساعدة دول أوربا الوسطى والشرقية الأعضاء للحد من التبعية الطاقوية الكلية لروسيا[10]، والتأسيس لعلاقات قوة أكثر توازنا بين الاتحاد الأوربي وروسيا؛ إذا كان الحال كذلك على خلفية الأزمة الأوكرانية لسنة 2014، فكيف هو الحال بعد الحرب الروسية على أوكرانيا سنة 2022؟

التلويح الروسي بسلاح الطاقة سنة 2014 على الرغم من أن التذبذب في الإمدادات كان نسبيا وتهديدا أكثر مما كان فعلا جديّا، حرّك الاتحاد الأوربي إلى صياغة استراتيجيات طاقوية في إطار السياسة الأوربية للطاقة كرد فعل، إلا أن التباين التكنولوجي والنظرة الإدماجية التضامنية وكذلك النزوع نحو المقاربات الأنانية القومية لم يسمح بصنع توليفة تفاهم وتضامن، تؤمن الطاقة لكافة دول الاتحاد على الرغم من تنويع شركاء الإمدادات[11] التي أبقت على الحصة الأكبر للشريك الاستراتيجي "روسيا" لوجود شبكة مهمة للغاية من الأنابيب وكذا القرب الجغرافي، وتنامي سياسات الاعتماد المتبادل مع روسيا، وهي التي عززت إلى حد ما الثقة في

الشريك الروسي إلى حين، وجعلت الكثير من دول الاتحاد في شرق أوربا ووسطها إضافة إلى ألمانيا لا تولي الأهمية الكافية لوضع منشآت قاعدية للغاز المسال، كون الأنابيب كانت تفي بالغرض.

هكذا، استطاعت روسيا أن تغطي من 40% إلى 45% من الاحتياجات الغازية لدول الاتحاد الأوربي من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب، ناهيك عن كميات معتبرة من النفط لا تقل في أهميتها الإستراتيجية والاقتصادية عن الغاز من حيث الحجم والتغطية ومن ثم التبعية خاصة وان العقود كانت طويلة الآجال.

كانت الحرب الروسية على أوكرانيا في الأسبوع الأخير من شهر فيفري 2022 صدمة وطارئ جيوسياسي خطير جدا على امن أوربا القومي والطاقوي، وحتى التهديد الوجودي لبعض دول الاتحاد الأوربي الصغيرة الواقعة على تخوم روسيا الجغرافية، فكيف سيكون رد فعل الاتحاد الأوربي على روسيا وما محل الإمدادات الطاقوية من الصراع؟

لعبت وسائل الإعلام الأوربية والغربية دورا محوريا في مخاطبة الرأي العام على مستوى الاتحاد الأوربي والغرب، واستهدفت فيه الضمير والحرية وحقوق الإنسان، وهي بذلك في الأصل تعبأ الجماهير لتؤسس نوعا من الضغط على حكومات دول الاتحاد الأوربي لاتخاذ قرارات تجاه ما يجري في أوكرانيا، فسارعت دول الاتحاد إلى تبني حزمة من التدابير لمواجهة روسيا، شملت عقوبات اقتصادية ومالية وعلى أشخاص وممتلكات وأصول، هذا بالإضافة إلى رسم خطط إستراتيجية أوربية وأمريكية لدعم أوكرانيا عسكريا، وتوجيه تطمينات لدول الاتحاد ودول حلف شمال الأطلسي القريبة من روسيا والمقابلة لها.

للإشارة وبناء على تدابير إستراتيجية لسياسة الاتحاد الطاقوية، كان ما تم اتخاذه مسبقا نظريا يرجح الكفة لصالح الاتحاد الأوربي حالة حدوث أزمة طارئة في هذا الشأن، على اعتبار أن الطاقة كسلاح قد تستخدمه روسيا، لن يكون ذلك فعالا بالقدر الذي قد يحدث أزمة طاقوية أو يشل الاقتصاد الأوربي لوجود حلول تم تصورها مسبقا وخطط لها عبر بدائل تعويض كبيرة في سوق الطاقة العالمي[12]، مع وجود قناعات لدى صناع القرار في الاتحاد الأوربي بأن أمر وقف الإمدادات سيكون أكثر إيلاما لروسيا منه على الاتحاد الأوربي، فكيف كان الحال بعد إطلاق الاتحاد الأوربي لحزم العقوبات؟

الواقع أن دول الاتحاد الأوربي بعد العقوبات الأوربية على روسيا على إثر ضم شبه جزيرة القرم سنة 2014، ظهرت على مواقفها وبعض قراراتها أنها منقسمة وقد لا يبدو الانقسام جليا خاصة على مستوى منطقة البلقان والبلطيق، ومرد ذلك عوامل وقناعات شتى متعلقة في معظمها بالطاقة (غاز وبترول وكهرباء)[13]، لكن حزم العقوبات الأوربية والأمريكية هاته المرة – بعد الحرب الروسية على أوكرانيا 2022– كانت اشد وقعا على روسيا على الأقل من الناحية النظرية، قبل معرفة مدى استجابة روسيا وردة فعلها.

إذا، إضافة إلى بعض العقوبات الأوربية والأمريكية التي تعود إلى ما قبل الغزو الروسي لأجزاء من أوكرانيا منذ فيفري 2022، سارع الاتحاد الأوربي بالتنسيق مع شركائه وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا واليابان إلى تبني حزمات جديدة من العقوبات والتي كانت على مراحل ومن أهمها باختصار[14]

- عقوبات على الأشخاص في روسيا وفي المناطق الانفصالية في أوكرانيا شملت 1254 شخصا؛
- عقوبات مالية ضخمة بهدف شل القدرات المالية للاقتصاد الروسي (طرد المؤسسات المالية الروسية من نظام سويفت ...)؛
- عقوبات اقتصادية تستهدف قطاعات حيوية في الاقتصاد الروسي (الطاقة، النقل، الفضاء، الصناعات العسكرية، المواد الأولية ...)؛
- عقوبات تستهدف المؤسسات الإعلامية الروسية كمؤسسة سبوتنيك وروسيا اليوم؛
- حظر واردات وإمدادات الذهب الروسية...

هذا، إلى جانب عقوبات أخرى تستهدف العملة والأصول الروسية في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية...، وبالمقابل هناك رد فعل عقابي روسي تجاه دول الاتحاد الأوربي وداعميه، تتمثل في جملة من العقوبات التي استهدفت الأشخاص والاقتصاد والتجارة وتجميد بعض الأصول الغربية على الأراضي الروسية.

يبدو وان مفعول العقوبات الغربية على روسيا سيكون ضعيف الأثر لموقع الاقتصاد الروسي في الاقتصاد العالمي مقارنة بنظيره في الاتحاد الأوربي، لذا من المتوقع أن تكون آثار العقوبات الغربية على الاقتصاد الروسي أقل بكثير من المأمول خاصة وانها قد توجهت شرقا – الهند والصين ...– لإيجاد بدائل سريعة لمعظم صادراتها التي كانت توّجه نحو أوربا[15]، وبالتالي يُنظر إلى هذه العقوبات من قبل كثير من الخبراء على أنها غير متكافئة ومحدودة التأثير للغاية، لكن بتسارع الأحداث وإفراط دول الاتحاد الأوربي وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في فرض حزم جديدة من العقوبات وفي كل مرة تنجح روسا في التعاطي معها بأقل الأضرار والتكاليف، من خلال ارتفاع قيمة العملة الروسية وفرضها في التعاملات التجارية خاصة مع زبائن الطاقة لروسيا من الأوربيين، حيث اشترطت روسيا الروبل على زبائنها من الأوربيين بدلا من عملتي الأورو والدولار، خاصة في دفع مشتريات الغاز والبترول، فكانت الصدمة عنيفة ومهينة لكبرى دول الاتحاد الأوربي سيما ألمانيا.

كان القرار الروسي مربكا للغاية ووضع صانع القرار في الدول الأوربية التابعة لروسيا طاقويا على المحك، إما القبول أو قطع الإمدادات الطاقوية، والشيء الذي تخشاه الدول الأوربية هو أن يحوّل الغاز إلى سلاح روسي لجل العقوبات الروسية الأخرى التي كانت تراها دول الاتحاد الأوربي انها شكلية ولن تنال الكثير من اقتصاديات دول الاتحاد، لكن أن يتحول الأمر إلى الغاز الذي تجنبته معظم العقوبات الأوربية على روسيا، فالأمر قد يشل تفكيرهم قبل اقتصادهم.

ما كانت تخشاه دول الاتحاد الأوربي قد بدأ يحدث وبطريقة تدريجية، بدءا بتخفيض الإمدادات إلى توقيف ضخ الغاز الطبيعي عبر بعض الأنابيب نهائيا، باستثناء كميات محدودة تمر عبر أوكرانيا وتركيا للمجر وبعض الدول الأوربية الأخرى التي لا بديل لها عن الغاز الروسي، وهذه الدول هي التي ستحدث الشرخ والخلل في

مواثيق وسياسات الاتحاد الأوربي، فهل سيصمد الاتحاد الأوربي ويحافظ على بنيته الإندماجية ووحدة قراراته السياسية؟

ثالثا: أزمة الطاقة والخيارات المتاحة للاتحاد الأوربي

لم تكن الأزمة الطاقوية في أوربا آنية، أي وليدة اللحظة التي أعقبت الحرب الروسية على أوكرانيا، لأن بعض محفزاتها تعود إلى السياق الاقتصادي العالمي لما بعد جائحة " كوفيد 19" والذي عاود الانطلاق بوتيرة قوية إلى حد ما، وذلك ما ساهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في ارتفاع حجم الطلب على الطاقة بعد ركود لحوالي سنتين، مما ساهم في ارتفاع أسعار الطاقة والتي تزامنت مع الغزو الروسي لجزء هام من الأراضي الأوكرانية، خاصة وان أوربا تعتمد في تمويناتها الغازية على الإمدادات الروسية بنسبة تفوق 40%[16].

بالعودة نظريا إلى المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين الدول الأعضاء في إطار السياسة الأوربية للطاقة، يبدو أن التوليفة الطاقوية التي تدمج الإمكانيات المحلية الطاقوية التقليدية والمتجددة كفيلة في إطار التضامن من تغطية جزء هام من الاحتياجات الطاقوية الأوربية، لكن تسارع الأحداث في أوربا والعالم، جعل تراجع الإمدادات الروسية من الغاز نحو أوربا مربكا لمعظم دول الاتحاد وخاصة ألمانيا التي كانت تتزود من روسيا عبر الأنابيب وبنسبة تغطية عالية لاقتصاد ضخم بحجم الاقتصاد الألماني.

إن عمليات الإمداد المتذبذبة والمتناقصة زمنيا كانت أسرع بكثير من إجراءات المواجهة الألمانية أو الأوربية من زاوية التضامن، فهل يملك الاتحاد الأوربي القدرة والإمكانيات اللازمة لتجاوز أزمة الطاقة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا؟

لا يشكّل الناتج الخام الروسي سوى 1.75% من الناتج الداخلي الخام العالمي، وهو ليس ببعيد عن نظيره الاسباني سنة 2020[17]، لكن من زاوية أخرى تعتبر روسيا فاعلا عالميا في إنتاج وتصدير المحروقات والأسمدة والمعادن والحبوب...، مع العلم أن اقتصاديات الاتحاد الأوربي في معظمها تابعة طاقويا لروسيا، ودون شك ستكون صدمة انقطاع الإمدادات مؤلمة للغاية[18]، هنا يمكن الإشارة إلى التأثير العميق الذي يمكن أن يحدثه انقطاع الإمدادات الغازية مقارنة بالإمدادات النفطية، فهذه الأخيرة تخضع لقواعد سوق دولية بعكس الغاز الطبيعي الذي تحكمه آليات إنتاج وتسويق أخرى إقليمية، لذا من الواضح رؤية الإرباك الأوربي بشأن تقلص إمدادات الغاز مقارنة بتناقص إمدادات النفط التي يمكن أن تنجح دول الاتحاد في تأمينها بجهود اقل بكثير من الجهود المضنية لتوفير الغاز الطبيعي[19].

مع عودة الإقلاع الاقتصادي في أوربا والعالم بعد بداية التعافي من جائحة "كوفيد 19" أخذت أسعار الطاقة في الارتفاع وبخاصة أسعار الغاز الطبيعي الذي تنتج منه روسيا 22% من الإنتاج العالمي وتستهلك اوربا13% من الإنتاج العالمي، وتغطي روسيا بين 40 و45% من الغاز المستهلك في أوربا[20]، فهي مفارقة إنتاجية/تمويلية يمكن أن تشكل صدمة وإرباكا شديدين على المستويات المذكورة آنفا على صعيد أوربا، علما أن الخيارات البديلة محدودة بالنظر لإمكانيات النقل وإعادة تحويل الغاز المميع إلى غاز جاف – يذكر أن التغطية

الغازية لدول الاتحاد الأوربي من الغاز المميع لا تتعدى 20%، وبالتالي نظريا لا يمكن تعويض الغاز الروسي المورد عبر الأنابيب بالغاز المميع على المدى القصير، ومن غير الممكن تقنيا كذلك (محدودية عروض الغاز المميع ومحدودية إمكانيات التحويل)، ولا اقتصاديا لارتفاع مستوى المنافسة على الغاز المميع مع اقتصاديات آسيا[21]، وان موردي الغاز المميع الرئيسيين قليلون(الولايات المتحدة، قطر، الجزائر ...) وقدرات النقل قليلة وكذلك الحال لمنشآت التحويل في أوربا.

زادت الحرب الروسية على أوكرانيا الوضعية سوءا وتعقيدا، بعدما أبقت روسيا إلا على عقود التوريد طويلة الأمد وعبر الأنابيب، القرار قد يخدم بعض دول الاتحاد– ألمانيا– ويعيق أخرى تعتمد على إعادة التحويل من المميع إلى الجاف، قبل أن توقف روسيا كل إمداداتها الغازية نحو أوربا باستثناء أنابيب تعبير أوكرانيا وأخرى تعبر تركيا للإيفاء بتعاقدات بعض دول الاتحاد كالمجر.

الواقع اليوم أن سوق الطاقة الأوربية تعيش وضعا جعلها تتجاوز مضامين التنظيم والتنسيق والتضامن للسياسة الأوربية للطاقة ولكل الاستراتيجيات التي رسمت وخططت لمواجهة هكذا أزمة، فالصدمات المالية والاقتصادية والاجتماعية قد تختلف من دولة أوربية لأخرى بالقدر الذي تتيحه القدرات لصانع القرار من تخفيف الصدمة إلى التحكم في الوضع، لكن الأكيد أن معظم دول الاتحاد ما تزال تتخبط في كيفية مواجهة الأزمة على جل المستويات مع تراجع مقاربة الاتحاد والتضامن لصالح مقاربة الأنانية القومية، التي تبعد دول الاتحاد الأوربي شيئا فشيئا عن العمل الجماعي ومتطلبات الوحدة. فهل ستطغى المصالح القومية على متطلبات والتزامات العمل المشترك؟

رابعا: نحو تفكك الاتحاد الأوربي

لطالما كانت تجربة الاتحاد الأوربي كتجربة تكاملية اندماجية متفردة في إطار نظريات وتجارب التكامل والاندماج، فكل التجارب الإقليمية التي جاءت لتحاكي التجربة الأوربية لم تبلغ في عملية تكاملها واندماجها العمق الذي بلغته التجربة الأوربية، التي كانت في بنائها قد مرت بمراحل ومستويات متعددة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولم تبلغ منتهى غايتها إلى اليوم على الرغم من بلوغها مستويات اندماجية كانت حلما قبل عقود.

هذه التجربة ما انفكت تتطور منذ أن وضعت معالمها الأولى على المستوى المؤسساتي وعلى مستوى العمل المشترك، المؤطر بقواعد قانونية ومجموعة من المعاهدات، أي الإطار التشريعي للمعاهدات التأسيسية والاتفاقيات الدولية حتى غدت التشريعات الوطنية تدمج شيئا فشيئا في تشريعات الاتحاد، ومن ثمة علو وسمو التشريعات الاتحادية على التشريعات الوطنية[22]، إذ بلغت المعاهدات التأسيسية حوالي 20 معاهدة وبلغت التشريعات المؤطرة للوحدة إلى غاية 2013 من النصوص القانونية 17466 نصا[23].

بناءا على ما سبق، يبدو الحرص الشديد على التأطير القانوني للعملية الاندماجية من طرف الدول الأعضاء الأولى المؤسسة، وذلك الالتزام الصارم من طرف الدول الملتحقة بالاتحاد، حتى عاد بناء سياسيا

واقتصاديا واجتماعيا متكاملا، ولم يفكر الزعماء المؤسسون ولا قادة مؤسسات الاتحاد في حالات وكيفيات الخروج من الاتحاد إلا بعد معاهدة لشبونة ومن محاولات الاستفتاء البريطانية للخروج[24]، وعليه بات من المعقد جدا الخروج من الاتحاد والتملص من عشرات المعاهدات وآلاف من النصوص القانونية، فكيف سيكون حال هذه التجربة التكاملية إذا سمت المصالح القومية لبعض دوله على المصالح المشتركة للاتحاد لاعتبارات أمنية وسياقات جيوسياسية؟

الواقع أن الحرب الروسية على أوكرانيا قد أخلطت حسابات الأمن والمصالح لدول الاتحاد الأوربي والغرب والعالم، لكن بتأثير استراتيجي عالي التهديد بالنسبة للاتحاد الأوربي، كون وقائع الحرب تجري على تخومه الشرقية التي تشكّل نقاط التماس والتواصل والتعاون مع أوكرانيا وروسيا، وتشكّل فضاء جيوسياسيا حيويا للغاية بالنظر لحجم الترابط والتبادل بين دول شرق الاتحاد الأوربي وروسيا وأوكرانيا، ولعلّ أهمها الإمدادات الطاقوية وفي مقدمتها الغاز الطبيعي الذي شكّل للاتحاد الأوربي هاجسا وصنع لمعظم دوله صدمة كما تم الإشارة إلى ذلك آنفا، حيث عرّت ردة الفعل الروسية بتخفيض الإمدادات لبعض دول الاتحاد وقطعها عن أخرى صمود الدول والتزامها بمؤسسات الاتحاد وتشريعاته، وهي تتلقى التهديدات وتتكبد مؤسساتها الاقتصادية الخسائر وارتفاع منسوب الغضب والسخط لدى أفراد المجتمع جرّاء المساس بأنماطهم الاستهلاكية ومستويات رفاهم الاجتماعي والاقتصادي.

مع استمرار قادة الاتحاد الأوربي في عقد اللقاءات والاجتماعات والتظاهر بالتماسك والوحدة ومواصلة فرض العقوبات على روسيا، يؤشر على أن مؤسسات الاتحاد دخلت مرحلة المعاناة، فما تقوم به مجرد محاكاة لتوافق وتماسك مزيف، إذا علمنا أن الرأي العام على مستوى الاتحاد الأوربي والذي أطرته وسائل الإعلام في بداية الحرب في لفتة أخلاقية وإنسانية للضغط على حكوماته لاتخاذ تدابير لدعم أوكرانيا ومساعدتها، هو الرأي ذاته الذي يُحوّل اليوم نحو التخلي عن ذلك عندما مس في قدرته الشرائية ونمط استهلاكه وعيشه، واضطر إلى الخروج في مسيرات ومظاهرات احتجاجا غلى الغلاء الفاحش وندرة المواد الأساسية من الأسواق وارتفاع نسب التضخم، والتوجس من مستقبل قريب قاص طاقويا ومعيشيا.

السياق الجديد الذي صنعته العقوبات الطاقوية الروسية على أوربا يستدعي المواجهة والتعامل بالدرجة الأولى من طرف الاتحاد الأوربي ومؤسساته كما كان معهودا في مواثيقه[25]، حيث حاول تفعيل سياسة الاتحاد الطاقوية والتأكيد على التضامن والتبادل وتقاسم الأعباء والمصاعب، إلا أن الوضع اخطر وأسوأ بكثير كونه يتعلق أساسا بالغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية، فالتوقعات وسيناريوهات المواجهة كانت نظرية أكثر منها واقعية، وربما لم تكن دول الاتحاد الأوربي تتوقع هذه الصدمة، التي ضيقت من الوقت والإمكانيات لمواجهتها، فإيجاد إمدادات غازية بديلة بقدر سرعة التهديد لم يكن متاحا لشركاء الاتحاد والمنتجين للغاز الطبيعي على حد سواء، على الرغم من المحاولات والجولات المكوكية لأكثر من مسؤول أوربي وأمريكي للتخفيف من وطأة الأزمة التي جعلت مصير اكبر اقتصاديات القارة على المحك، فما العمل؟

المتابع لهذا الشأن يستنتج صعود الأنا القومي في معظم دول الاتحاد، إذ سارعت عديد الدول الأوربية كبيرها وصغيرها في أكثر من اتجاه (الجزائر، قطر، السعودية، الولايات المتحدة...) لإبرام اتفاقيات طاقوية غازية فردية[26] وبأي ثمن، لتأمين بعض الإمدادات لاقتصادها ومواطنيها، ولعلّ ابرز الأمثلة على ذلك ايطاليا اسبانيا فرنسا ألمانيا... ودول أخرى تمردت صراحة على الاتحاد ومعاهداته وأبت المشاركة في العقوبات على روسيا لضمان إمدادها بالغاز كالمجر على سبيل الذكر.

الملاحظ أن هذه الدول التي تلهث بحثا عن الغاز تقدم مصالحها القومية على مصلحة الشركاء في الاتحاد الأوربي وتلتزم بذلك في العقود (ايطاليا واسبانيا مع الجزائر)، وكان الأمر كذلك مع فرنسا على اثر زيارة الرئيس ماكرون إلى الجزائر في تعمده عدم الإشارة إلى المحادثات الطاقوية مع الشريك الجزائري[27]، لأن الأمر يتعلق بمصلحة وطنية، أي تأمين شيء من الإمدادات الغازية لفرنسا دون التفاوض باسم الاتحاد الأوربي، وفي إرجاء الزيارة إلى ذلك التاريخ هو لانتظار انتهاء الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوربي حتى لا تكون فرنسا ملزمة بالتفاوض باسم الاتحاد الأوربي، وبالتالي الإبقاء على نتائج الزيارة ومخرجاتها في إطار زيارة دولة فرنسية.

إذا، عندما نقرأ مثل هذه المساعي الأحادية المتملص أصحابها من التزامات الوحدة والتكامل، وعندما تصل مستويات التضخم (10% مطلع شهر سبتمبر 2022) إلى أرقام ما كانت مؤسسات الاتحاد لتسكت عنها في الظروف العادية[28]، وعندما تتمرد دولة المجر، وتتمون دول أوربية أخرى بالغاز الروسي وبتروله بطرق ملتوية، ويسكت عن أخرى ما تزال تتواصل مع الروس، وتستحوذ دول كبرى كألمانيا على أصول مؤسسات نفطية وغازية روسية على أراضيها... فالحال وأن الخرق الصريح لمواثيق الاتحاد وتشريعاته وسكوت مسؤولي مؤسساته السياسية والاقتصادية والتشريعية، فلا تُقرأ من غير أن عمل الاتحاد أصبح معلقا إلى حين، وان الاتحاد يمر بمرحلة تفكك تدريجية صامتة لم تتضح معالمها بعد، فهل الأمر مؤقت ومرحلي إلى غاية زوال أسبابه، أم أن الأمر اعقد من ذلك بكثير؟

الأكيد أن أزمة الطاقة لن تُحل في الآجال المنظورة على الرغم من عودة بعض دول الاتحاد إلى الفحم والطاقة النووية، فهي الطاقات التي كانت مدرجة على لائحة التحوّل الطاقوي إلى وقت قريب، يضاف إلى هذه البعثرة البنيوية والهيكلية الداخلية للاتحاد الأوربي توافقات غير معلنة نسبيا بين روسيا وبريطانيا والولايات المتحدة (توافق الخصوم) تهدف إلى تفكيك الاتحاد الأوربي بطريقة غير مباشرة، وربما الأكثر جلاء هي المقاربات الروسية عبر استخدام سلاح الغاز بازدواجية ذكية ومرنة، من خلال التهديد والعقوبات، ومن خلال الإغراء والترغيب، لإحداث شرخ وتنافر بين مواقف دول الاتحاد، ثم الاستثمار في توسيعها وتعقيدها، وقد يكون ذلك من الأهداف الإستراتيجية لغزو أوكرانيا، وربما يُفهم تفكيكا لإعادة بناء أوربي جديد بقيادة روسيا، من ثمة عودتها إلى مجالها وفضائها الطبيعي (أوربا).

من زاوية أخرى يُقرأ ضغط بريطانيا على الاتحاد الأوربي للمزيد من العقوبات على روسيا والدعم لأوكرانيا لإغراق دول الاتحاد أكثر فأكثر في حرب بدت مخرجاتها ونتائجها في غير صالح أوربا البتة، من لحظة ما

وجدت أوربا نفسها متضامنة ومتحدة إلى لحظة أخرى أكثر تنافرا وتشرذما، إي بطريقة ما تدفع بريطانيا نحو هذه النهاية (التفكك)، لأن ذلك سيقدم لها مزايا في غاية الأهمية، وهي التملص والتخلص من التبعات القانونية والمالية "للبريكسيت" Brixit وعودة بريطانيا كقوة أوربية أطلسية تحاكي المجد الغابر للإمبراطورية البريطانية، وقد لا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي يشكل لها الاتحاد الأوربي غريما ومنافسا اقتصاديا شرسا، على الرغم من كونها تجني معظم أرباح هذه الحرب في جهة غرب العالم بديلا عن أوربا[29]، وما العقوبات الاقتصادية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب على ابرز اقتصاديات الاتحاد الأوربي لأحسن مؤشر على محاولة ضرب الاقتصاد الأوربي في قوته ووحدته.

إذا، بات الاتحاد الأوربي يواجه سياقا جيواستراتيجيا وجيواقتصاديا على درجة عالية من التهديد للمصالح العليا للاتحاد جرآء العقوبات الروسية، قد لا يتعافى منها على مستوى تجربته التكاملية، مع انتهاز الأصدقاء/الأعداء للدفع بالأحداث والقرارات نحو التعقيد أكثرخدمة لمقاربة التفكك التي بدأت تلوح بمؤشراتها.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- أن الحرب الإقليمية أو الدولية هي مقدمة لميلاد انساق إقليمية أو دولية؛
- أن الطاقات الأحفورية ما تزال تتصدر مصادر الطاقة من حيث الأهمية على الرغم من الجهود البحثية المبذولة في الطاقات البديلة؛
- عودة القوة الجيوبوليتيكية للطاقة في إدارة العلاقات بين الدول وبناء سياسة المحاور والتحالفات؛
- قياس مدى قدرة الاتحاد الأوربي ومؤسساته على الصمود في مواجهة الأزمات؛
- اختبار مدى صمود المعاهدات والمواثيق الدولية حيال الأزمات.
- إظهار مدى التزام الدول الديمقراطية والليبرالية بمنظوماتها القيمية والأخلاقية؛
- اختبار مدى مرونة التجربة التكاملية الأوربية في امتصاص الصدمات والحفاظ على تماسكها وبقائها.

الهوامش

[1]Cécile Maisonneuve, l'Europe de l'énergie : un contrat à refonder d'urgence, France, IFRI.org. 2014.p.05. Consulte-le14/09/2022.
[2]Ibid. P.05
[3]Michel Guilbaud, une politique européenne de l'énergie, école nationale d'administration, séminaire « énergie etsociété »,https://inis.iaea.org/collection/NCLCollectionStore/_Public/39/038/39038926.pdf.p.05.Consulte-le 12/09/2022
[4]Cécile Maisonneuve, Op.cit., p.06.
[5]Michel Guilbaud, Op, cit. p.06.
[6]Ibid., p.05.
[7]Toute l'Europe, « Objectifs et fonctionnement de la politique européenne de l'énergie, »https://www.touteleurope.eu/environnement/objectifs-et-fonctionnement-de-la-politique-europeenne-de-l-energie.consulte le 12/09/2022.
[8] Ibid.

[9]Institut Montaigne, « Quelle politique de l'énergie pour l'Union européenne ?», sur : https://www.institutmontaigne.org/ressources/pdfs/publications/rapport_energie_internet.pdf. consulte-le : 19/09/2022.
[10]Cécile Maisonneuve, l'Europe de l'énergie, Op., cit., p.36

[11]لطفي مزياني، "استراتيجيات الاتحاد الأوربي لضمان أمن الإمدادات الطاقوية،" مجلة المعيار، م.25، ع.53، 2021، ص.09..

[12]إف – ستيفن لارابي وآخرون، "روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية: أوجه الضعف الأوربية جرّاء الضغوط الروسية،" مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2017، ص.12.

[13]نفس المرجع، ص.14.

[14]Ministère de l'Europe et des affaires étrangères, « Guerre en Ukraine : de nouvelles sanctions européennes visent la Biélorussie et la Russie, » France diplomatie, sur : https://www.vie-publique.fr/en-bref/284310-guerre-en-ukraine-sanctions-europeennes-contre-le-belarus-et-la-russie. consulte-le: 18/09/20220
[15]Alexandre Melik, « Guerre en Ukraine : quel est l'impact concret des sanctions sur la vie des Russes ?» sur : information, tv5 monde consulte le/ 11/09/2022.
[16]Pascal Joanin, "La crise énergétique montre l'importance de la solidarité européenne devant les chocs asymétriques", sur : https://newslettercollector.com/newsletter/la-crise-energetique-montre-l-importance-de-la-solid-arite-europeenne-devant-les-chocs-asymetriques/.consulte le : 11/09/2022.
[17]Banque mondiale,https://www.banquemondiale.org/fr/home.
[18]Agnès Benasy-quere, « Crise énergétique: vers une Europe à la chandelle ? », Sur : https://www.tresor.economie.gouv.fr/Articles/2022/05/27/crise-energetique-vers-une-europe-a-la-chandelle. consulte le :10/09/2022.
[19]Ibid.
[20]Martin Russell, « La sécurité énergétique dans la politique extérieure de l'Union européenne, » sur : https://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/home. consulte le :14/09/2022.
[21]Agnès Benasy-quere. Op. cit.

[22]انطونين كوهين، النظام السياسي للاتحاد الأوربي، ترجمة، جان ماجد جبور، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2015.ص.61.

[23]نفس المرجع، ص.83.

[24]نفس المرجع، ص.165.

[25]Franck Petiteville et Delphine Placidi-frot, Négociations internationales, Paris: presses de sciences po,2013. P.375.
[26]Martin Russell, Op.cit.

[27]عباس ميموني، الرئيس الفرنسي: الغاز ليس جوهر زيارتي للجزائر، على الرابط:https://www.aa.com.tr/ar

[28]https://fr.euronews.com/my-europe/2022/09/05/ue, consulte-le : 13/09/2022.

[29]عماد الشدياق، تدهور العلاقات بين واشنطن وبروكسل..هل استفاق الاتحاد الأوربي؟ على الرابط:https://arabi21.com/story/1456216، اطلع عليه يوم: 2022/09/19.